الفصل الثالث شروط ومجالات الإستثمار

رأينا فيما سبق أنه حيث يتم إستخدام أسلوب التراكم المالى تتراكم الاحتياطات بدرجة ضخمة خاصة فى السنوات الاولى للتأمين بفرض إستثمارها والحصول على عائد يساهم فى تمويل نفقات التأمين الى جانب الاشتراكات.

وحيث يتبع أحد أساليب التمويل الجزئى فإن الاحتياطات تتراكم أيضا وإن كان ذلك بدرجة أقل من درجة تراكمها فى ظل أسلوب التمويل الكامل.

ومن هنا يبدو واضحا الاهتمام بإدارة الاموال المتاحة للاستثمار من خلال وضع سياسة إستثمار سليمة ويتعين على رجل الادارة بحث شروط وسياسة الاستثمار الملائمة لمعالجة المشاكل القائمة والاستفادة من كل من الخبرة المحلية والاجنبية فشان مشاكل إستثمار الاحتياطات

وعند إستخلاص القواعد والشروط الواجب توافرها فى إستثمار الاحتياطات يجب مراعاة طبيعة نظام التأمين الاجتماعى كنظام تأمين إجبارى قومى.

فإذا ما إهتمنا بنظام التأمين الاجتماعى للعاملين والذى يتم تمويله وفقا لاسلوب التتمويل الكامل أو الجزئى وتتحدد اشتراكاته بنسب موحده من الأجور الاجمالية للعمال المؤمن عليهم ٠٠ فسنلاحظ أنه يتفق مع التأمين الخاص فى أن كلاهما يقوم على التزام من جانب المؤمن بأداء مبالغ معينة فى تاريخ مستقبل عند تحقق حادث الحياة أو الوفاة أو العجز وذلك فى نظير قسط أو أقساط دورية وفى حين تتناقص مسئولية الملنزم بأداء الاقساط مع وفائه بكل قسط دورى فإن مسئولية المؤمن تظل ثابتة الى أن يتحقق الخطر المؤمن منه.

وتمه ظاهره أخرى تتمشى جنبا الى جنب مع الظاهرة السابقة وهى أن المؤمن يتقاضى قسطا متساويا Level Premium يكون فى

السنوات الأولى أكبر من القسط الطبيعي Natural Premium بعكس الأمر فى السنوات الاخيرة.

ومن مؤدى هاتين الظاهرتين مجتمعتين يتحتم على المؤمن أن يحجز فى رصيد خاص إحتياطيات لمقابلة مسئولية تجاه المؤمن عليهم عند تحقق الخطر المؤمن منه.

كما يتفق كل من نوعي التأمين فى أن المؤمن - سواء هيئه التأمين الاجتماعى أو شركة التأمين الخاص - يأخذ فى الحساب معدل فائده معين تحسب على أساسه أسعار التأمين ٠٠ ولذلك يجب إستثمار الإحتياطيات المتراكمه لديه بمعدل فائده لا يقل عن معدل الفائده التى حسب على أساسها قسط التأمين والا كان غير كاف.

على ان تأمين المعاش يختلف عن التأمين على الحياة الذى تمارسه شركات التأمين الخاص من جوانب أخرى.

فمن ناحية فان أهميه ريع الإستثمار فى تأمين المعاش كتأمين إجتماعى إجبارى تزيد عنها فى التأمين على الحياة كتأمين خاص خاصة حيث يتمثل الغرض من الإحتياطيات فى إستثمارها بعائد يكفى - الى جانب الاشتراكات - لتمويل المزايا التأمينيه.

ومن ناحيه أخرى فإن مجال تأمين المعاش يكون غالبا محدودا بقطاع متميز من الشعب وهم العمال - وذلك بعكس المؤمن عليهم فى شركات التأمين على الحياة الذين يمثلون مختلف فئات الشعب - ومن مؤدى ذلك فان من المرغوب فيه أن توجه إستثمارات التأمين الى ما يعود بأكبر مصلحة ممكنه لقطاع العاملين لدى الغير.

وأخيرا فانه رغم أن معدل الاشتراكات متساو ولا يختلف باختلاف الاعمار فإن اشتراكات التأمين الاجتماعى- ومزاياه- تتحدد بنسب من الأجور وبالتالي فإن مبالغهما ليست ثابتة- بعكس أقساط التأمين على الحياة - إذ تتأثر بالتغير فى المستوى العام للأجور والذي يتجه عادة للارتفاع... هذا فضلا عن أن هناك إتجاها متزايدا نحو ملائمة المعاشات مع التغير فى مستويات الاسعار والأجور ولنا أن نتساءل عن مدى إستمرار الاعتماد على الدوله كمصدر لتمويل نفقات تلك الملائمة.

ويشير المهتمون بأدارة أموال التأمينات الى أن هناك مبدأين يجب مراعاتها فى تحديد قواعد الاستثمار:

الأول: يجب أن تصاغ القواعد بحيث تحقق الهدف من تكوين الاحتياطات الذي يتمثل إما فى توفير ضمان للوفاء بالمزايا المستحقة أو فى مواجهة أية زيادة غير متوقعة فى النفقات.

الثانى: يجب أن تكون القواعد كافية ومحكمة بحيث تكون مرشدا عمليا للأجهزة المختصة باختيار أوجه الاستثمار وبحيث تكون فى ذات الوقت مرنة لتترك لهذه الأجهزة حرية كافية للعمل. وتفيد الخبرة المصرية فى تأكيد هذا المبدأ حيث يتم الجمع بين كل من سياسة الاستثمار الذاتى وسياسة الاستثمار الحكومى.

وهناك ثلاثة شروط ذات أهمية عملية كبيره لنجاح تخطيط التأمين الاجتماعى - ويسلم بها بوجه عام كمبادئ إسترشادية فى الاتفاقيات والتوصيات الدولية - وهى ضمان قيمة الاستثمارات وتحقيقها للعائد الملائم وسيولتها أو امكانيه الحصول عليها ببسر..... ونضيف الى ذلك أن من المفيد تحديد الشروط الواجب توافرها فى إستثمار احتياطات التأمينات الاجتماعيه بمراعاة مجال تطبيقها من حيث فئات المؤمن عليهم ممن يعتبرون أصحاب الاستثمارات.

ومن ناحية اخرى فإن من المفيد الاسترشاد بالشروط الواجب توافرها فى إستثمارات شركات التأمين على الحياة والاستفادة من دراسات مشاكل الاستثمار على كل من المستوى القومى والمستوى العالمى وذلك الى جانب الشروط التى إنتهى اليها خبراء المنظمات الدوليه المهتمه بالتأمينات الاجتماعيه.

بالطبع فانه حيث تتمثل المصادر الرئيسيه للاحتياطات المتراكمه فى قطاع محدد من قطاعات المجتمع (كجمهور العاملين مثلا) كما هو ساند فى الغالبه العظمى من نظم التأمين الاجتماعى بالدول الناميه فعلى الاداره الناجحه المفاضله بين أوجه الاستثمار وفقا لمدى تحقيقها لأقصى مصلحة اقتصادية واجتماعية لجمهور المؤمن عليهم.

ونتناول ذلك بالتحليل فيما يلى:

أولاً: ضمان قيمة الأموال المستثمرة:

هذا هو أحد شقي شرط الضمان Safety الذي يعتبره خبراء منظمة العمل الدولية من أهم الشروط الواجب توافرها في إستثمارات التأمينات الاجتماعية.

يفهم هذا الشرط في إستثمارات شركات التأمين الخاص على الحياة على أساس أن الأموال المستثمرة مملوكة للمؤمن عليهم وبالتالي لا يمكن المخاطرة بها بمعنى أن توجه كلها أو بعضها للنواحي المضمونة، ومن هذه الزاوية تتفق إستثمارات التأمينات الاجتماعية مع إستثمارات شركات التأمين الخاص على الحياة.

على أن مفهوم هذا الشرط في مجال إستثمارات التأمينات الاجتماعية يمتد الى أمر لا تهتم به إستثمارات شركات التأمين على الحياة وهو ضرورة ضمان قيمة الأموال المستثمرة في مواجهة انخفاض القوة الشرائية للنقود.

حقاً أن تأمين المعاش الاجتماعي يتفق مع التأمين على الحياة الذي تمارسه شركات التأمين الخاص على الحياة في أن مزايا كلا منهما تتمثل في أداء مبالغ معينة عند تحقق الخطر المؤمن منه.

على أن هناك إتجاهاً متزايداً نحو ملاءمة معاشات التأمين الاجتماعي مع التغير في مستويات الأسعار أو الأجور.

وبالنسبة للوضع في مصر فإن اشتراكات التأمين الاجتماعي ومعاشاته ترتبط بالتغير في مستويات الاجور بحيث أن أيه زياده كبيره في الاجور نتيجة الارتفاع المستمر والمفترض في الاسعار - ستنعكس على المعاشات التي تحدد على أساس متوسط الاجر الاساسى فى السنه أو السنيتين الاخيرتين فتجنح لارتفاع غير متوقع ولا يتفق مستوى المعاشات حينئذ مع مستوى الاشتراكات السابق أداءها.

ومن هنا نفهم كيف إنتهى أحد المؤتمرات التي دعا اليها مكتب العمل الدولي الى أهمية مراعاة ما يلي تحقيقاً لشرط الضمان بمفهومه الواسع في مجال استثمارات التأمين الاجتماعي:

- أ - تخويل هيئات التأمين الاجتماعي سلطة البحث عن أوجه استثمار تحتفظ بقيمتها الشرائية الفعلية.
- ب - وضع إطار عام للمسائل الواجب ملاحظتها عند إختيار أوجه الاستثمار تحقيقا لأقصى ضمان ممكن - والتي يتمثل أهمها فيما يلي:
- ١- أن تكون الاستثمارات من أنواع ملائمة من الأوراق المالية المتداولة أو الاستثمارات العقارية.
 - ٢- مراعاة صفة المقترضين ومراكزهم القانونية.
 - ٣- أهمية الحصول على رهن أو إمتياز كضمان للوفاء بالديون
 - ٤- التوزيع الجغرافي للاستثمارات.
- ج - يجب أن تلحق بقواعد الاستثمار كشوف بكافة أنواع الاستثمارات المسموح بها بالنسبة لكل من أوجه الاستثمار المختلفة.

ولا يفوتنا في النهاية أن نؤكد أهميه توافر هذا الشرط بمفهومه الواسع في مجال استثمار احتياطات التأمينات الاجتماعيه تأسيسا على النتائج المستفادة من كل من الخبرة المحليه والاجنبية في هذا المجال حيث تعرضت احتياطات التأمينات الاجتماعيه المستثمره للضياع بسبب إنخفاض القوة الشرائيه للنقود.

ثانيا: ارتفاع معدل الاستثمار وانتظام الربح:

يتمثل الشق الثاني لشرط الضمان في ضمان إنتظام ريع الاستثمار . . . فضلا عن تحقيق أعلى عائد ممكن (وبشرط الا يقل العائد المتوسط عن معدل الفائدة السائد في السوق ما لم يكن قد سمح بذلك لتحقيق منافع خاصة بالمؤمن عليهم كسراء المنشآت الوقائية أو العلاجية أو تشييد مساكن لهم).

ثالثا: تحقيق أقصى فائدة إجتماعية وإقتصادية مباشرة للمؤمن عليهم:

ويشمل ذلك تطوير المستوى الصحي ورفع المستوى المعيشي وزيادة الانتاج ومنع البطالة وتخطيط المدن وإنشاء المدارس وحل مشاكل الاسكان وما الى ذلك من الأغراض المماثلة وبوجه عام يتعين التنسيق بين مساهم احتياطات التأمينات الاجتماعيه في تلك المجالات

وبين السياسة الاقتصادية والمالية بالدولة مما يؤدي الى التقدم الاقتصادي للجماعه كلها.
وفي ذات الوقت يتعين أن توفر الدولة ضمانات خاصه لأوجه الاستثمار ذات السمات الاجتماعية.

وإذا كان لنا أن نبحث في أهمية هذا الشرط بالنسبه لنظم التأمين الاجتماعي للعاملين، خاصة حيث يتم تمويل تأمين المعاش وفقاً لأسلوب التراكم المالي فإن إعتبرات العدالة تقتضي أن توجه إستثمارات الاحتياطات الى أكثر المشروعات فائدة للعمال ٠٠ ولنا أن نلاحظ أن الاستثمار في المشروعات الانتاجية المدروسة والناجحة يحقق الى جانب العائد المناسب والمضمون فرص عماله جديدة ومنتسعة للعمل.. والاستثمار في الجمعيات التعاونية لبناء المساكن للعمال يحقق فائدة مباشرة للمؤمن عليهم.

ولا يفوتنا أن نشير الى أن عنصر الامانة الذي أصبح جزءاً من فلسفة الادارة يستلزم قيام هيئات التأمين الاجتماعي تحقيق أقصى مصلحة ممكنة للمؤمن عليهم.
وفضلاً عن هذا فإن مراعاة هذا الشرط يؤدي لزيادة حرص العمال على نظام التأمين الاجتماعي ونجاحه فيتمسكون به وتزداد رغبتهم في الانتماء اليه.

ومن الضروري أن نشير الى أن هذا الشرط لايعنى عدم مساهمة إحتياطات التأمينات الاجتماعية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وفي مختلف المشروعات التي تعود بالنفع على المجتمع ككل.

هذا ومن المفترض أن تحقيق الاستثمارات لاهداف نظم التأمينات الاجتماعية يستلزم مشاركة ادارة هذه النظم في توجيه الاموال المستثمره وإذا كان من الضروري مساهمة أموال التأمينات الاجتماعية في خطة التنمية الاقتصادية فان ذلك يجب ألا يحول بين هيئات التأمين الاجتماعي وبين ممارستها لاستقلالها في إدارة توجيه أموالها المستثمرة.

وحقيقة الأمر فان لنظام التأمين الاجتماعي - شأنه شأن غيره من النظم والمشروعات - له أهدافه الخاصة التي يسعى الى تحقيقها ومنها

إعادة توزيع الدخل - من خلال مختلف عملياته - سواء منها عمليات التمويل أو أداء المزايا أو استثمار الاحتياطيات.
وبداهة فإن من غير الميسور لهيئات التأمين الاجتماعي استثمار بعض احتياطياتها في أكثر المشروعات فائدة للمؤمن عليهم ما لم يكن لها الحق في توجيه استثمارتها.

ومن الواضح أن هذا الشرط قد أملتته إعتبرات لاتواجه مشروعات التأمين الخاص والتي بطبيعتها لاتديرها هيئات حكومية.

رابعاً: عدم أهمية سيولة الاموال:

وبيان ذلك أن السيولة تتوافر بطبيعتها لدى نظم التأمينات الاجتماعية وبصفة مستمرة من خلال الاشتراكات الدورية التي يكفل القانون إنتظام الوفاء بها بمراعاة إجبارية النظام وعموميته وأن هناك دائما عضوية مستمرة.

القيادات الادارية لهيئات التأمينات الاجتماعية وفاعليه إدارة الاموال المستثمرة:

تفترض فاعلية إدارة الاموال المستثمرة:

١ - قاعدة من المعلومات والاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية.
٢ - حس سياسى محنك.

٣ - فريق من الخبراء ذوى الاهتمامات الاقتصادية والتأمينية العامة يشكلون ما يمكن أن نسمية بالهيئة الاستشارية العليا للقيادة الادارية لنظام التأمين الاجتماعى تقدم لها توصياتها فى مجال الوظيفة الاستثمارية لنظام التأمينات وتقوم بصياغة القواعد والشروط الواجب توافرها فى إعداد وتنفيذ السياسة الاستثمارية.

وختاما دعونا نقول بأن الوظيفة الاستثمارية للتأمينات الاجتماعية لاتقل بحال عن وظيفتها التأمينية.